اما موقف زعماء الليكود، فتميز بالتشكيك في نوايا مصر لناحية امكان ان يؤدي الاميل بالحكم الى تحسين العلاقات مع مصر، والمطالبة بتضمين القرار شروطاً، منها ان يرد في صك التحكيم، وبشكل واضح، انه اذا لم تف مصر بالتزاماتها في مجال تطبيع العلاقات مع اسرائيل، فان من حق اسرائيل الانسحاب من عملية التحكيم. هذا اضافة الى تضمين صك التحكيم تعهداً واضحاً بان المحكمين سيطولون البحث في «عملية التوفيق» اولاً (**دافار**، ١٩٨٦/١/٨). وتوترت الاجواء اكثر في اعقاب تسريب تصريح لشمعون بيرس، مفاده انه اذا لم يصادق وزراء الليكود في المجلس الوزاري المصغر على «صفقة الرزمة السياسية» مع مصر، وفقاً لمشروع رئيس الحكومة، فانه لن يوضع لذلك، وسيمضي حتى النهاية، حتى لو ادى ذلك الى تقديم استقالته الى رئيس الدولة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/١/٩). واعقب تصريح بيرس هذا، قرار اتخذه وزراء العمل مفاده ان لا مفر من حدوث ازمة وزارية اذا نشأ وضع تعادل في عملية التصويت على مشروع رئيس الحكومة (**المصدر نفسه**).

ورد زعيم الليكود على هذه التهديدات بقوله انه اذا قرر بيرس احالة الخلاف على الحكومة بكامل هيئتها في اعقاب سقوط اقتراحه داخل جلسة المجلس الوزاري المصغر، فانه يتحمل بذلك مسؤولية التسبب في ازمة وزارية. وقرر وزراء الليكود، في اعقاب مشاورات وقعت بينهم، انه ما زال من غير الممكن طرح موضوع طابا على المجلس الوزاري المصغر للتصويت والحسم لانه ما زالت هناك امور غير متفق عليها (**المصدر نفسه**).

وخفت اجواء الازمة قليلاً في اعقاب اتصال هاتفي بين شامير وبيرس، طلب فيه الاول مزيداً من الوقت للتوصل الى صيغة قرار متفق عليها بين الطرفين. وذكر ان وزراء حزب العمل ابدوا استعداداً لمنح وزراء الليكود مهلة يوم او يومين من اجل دراسة الموضوع وبلورة «موقف نهائي» (**المصدر نفسه**). وبالفعل، فعلى الرغم من انعقاد المجلس الوزاري المصغر في ١٩٨٦/١/٩، الا انه تقرر، في تلك الجلسة التي اتسمت بالتوتر الشديد، تأجيل الحسم في موضوع التحكيم بشأن طابا الى جلسة لاحقة للمجلس، تقرر عقدها يوم الاحد في ١٩٨٦/١/١٢ (**هآرتس**، ١٩٨٦/١/١٠). واجمل بيرس المناقشة بقوله: «من الممكن تأجيل القرار الى جلسة يوم الاحد، ولكن اذا ذاك يجب اتخاذ قرار». واضاف: انه على استعداد لادخال تعديلات طفيفة على صيغة مشروع القرار المقدم من جانبه. لكنه اعلن في الوقت ذاته انه سيرفض كل اقتراح لليكود يهدف الى اخراج موضوع التحكيم من صيغة مشروع القرار. وقال بيرس ايضاً بلهجة لا تخلو من التهديد: «يجب على المجلس الوزاري ان يقرر مبدأ التحكيم، فدون ذلك ليس هناك ما يمكن الحديث بشأنه. لقد عالجت الموضوع حتى الآن من خلال الرغبة في الحفاظ على حكومة التكتل. فاذا نسف السلام مع مصر، ستتوقف عملية السلام لسنتين طويلة» (**المصدر نفسه**). اما شامير، فاكد، في مداخلته، انه اذا كان الهدف اتفاق سلام حقيقياً مع مصر، فان ذلك يوجب تحديد ترتيبات ملزمة في كل مجالات التطبيع التي لم تف مصر بها حتى الآن. واضاف انه يجب مطالبة مصر بوقف الدعاية المعادية في وسائط اعلامها (**المصدر نفسه**).

وقبل انعقاد الجلسة الثانية للمجلس الوزاري المصغر، قدم وزراء الليكود مشروع قرار تضمن البنود التالية:

□ «اشارة واضحة [في مشروع القرار] الى مسار التوفيق مع تحديد زمني مفصل لما بعد ذلك. واذا فشلت محاولة التوفيق، يصار عندها الى طرح الموضوع الى التحكيم.

□ «التزام واضح من جانب مصر بجدول زمني مفصل لتنفيذ كل بنود التطبيع واتفاق مسبق على ان خرق احد البنود سيؤدي الى وقف عملية التحكيم.

□ «التزام مصر بوقف التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف الدعاية المعادية لاسرائيل.

□ «ذكر واضح في اطار صك التحكيم